

خاتمة

1.5 النتائج.

2.5 التوصيات.

obeyikandi.com

1.5 النتائج

كان الهدف الأساسي من البحث هو محاولة الإجابة عن العديد من التساؤلات حول إمكانية المكتبة الوطنية المصرية لتطبيق المعيار الجديد، وهي:

1. ما هي دوافع إصدار معيار الفهرسة العالمي الجديد RDA؟ وما هي الأسس والمبادئ التي يستند إليها؟
2. ما هي البنية الهيكلية للمعيار؟ وما هي أبرز خصائصه؟ وما علاقة المعيار بمعايير وتقنيات الفهرسة الأخرى؟
3. ما الدور الذي تؤديه المكتبات الوطنية في تطبيق المعيار؟
4. ما هي أبرز تجارب المكتبات الوطنية في تطبيق المعيار؟
5. ما المتطلبات اللازمة لتطبيق المعيار وتنفيذه في المكتبات الوطنية؟
6. ما هي إمكانات المكتبة الوطنية المصرية لتطبيق هذا المعيار وتنفيذه؟ وما هي البدائل الاستراتيجية المتاحة في هذا الصدد؟ وما هو البديل المناسب للمكتبة الوطنية المصرية؟

وتم الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال الدراسة كما يلي:

تم الإجابة على التساؤل الأول ما هي دوافع إصدار معيار الفهرسة العالمي الجديد RDA؟ وما هي الأسس والمبادئ التي يستند إليها؟ من خلال تناول الإطار النظري للمعيار في الفصل الأول وتتمثل دوافع إصدار المعيار في:

1. الاستجابة لاحتياجات المستفيدين، بمعنى أنه يستهدف تمكين المستفيدين من تحقيق مهامهم في اكتشاف، والوصول، والحصول على مصادر المعلومات.
2. فعالية التكلفة، أي تحقيق البيانات التي يتم تقديمها.
3. المرونة، في توظيف البيانات بشكل مستقل عن الأشكال الاتصالية، أو عن وسيط البحث، أو عن النظام الذي يستخدم لاختزان ومعالجة هذه البيانات، بحيث تكون قابلة للاستخدام في بيئات مختلفة.

4. الاستمرارية، أي أنه يستهدف أن تكون البيانات قابلة للاندماج في الفهارس وقواعد البيانات الحالية، وبأقل قدر من التعديلات.

5. المزج بين البيانات البليوجرافية والاستنادية، أي أنه يستهدف المزج بين كل من البيانات البليوجرافية والبيانات الاستنادية في نسق واحد مما يحقق السهولة واليسر للمستخدم في اكتشاف مصادر المعلومات.

أما عن الأسس والمبادئ التي يستند عليها المعيار فنجد أن المعيار يركز على ركيزتين أساسيتين:

1. **الركيزة الأولى:** إطار عمل نظري يستند إلى نماذج مفاهيمية تشكل طريقة أو رؤية للعالم البليوجرافي، أي "البيانات البليوجرافية والاستنادية اللازمة لوصف مصادر المعلومات والكيانات المرتبطة بها وما بينهما من علاقات"، وهذه النماذج المفاهيمية يطلق عليها عائلة "م و ت ب : FRBR".

2. **الركيزة الثانية:** "بيان المبادئ العالمية للفهرسة" الصادرة عام 2009 لتحل محل مبادئ باريس الصادرة عام 1961.

تم الإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة ما هي البنية الهيكلية للمعيار؟ وما هي أبرز خصائصه؟ وما علاقة المعيار بمعايير وتقنيات الفهرسة الأخرى؟ من خلال الفصل الثاني الذي استعرض البنية الهيكلية للمعيار وهي:

1. أن تقنين وصف المصادر وإتاحتها يتكون من مقدمة ثم عشرة أقسام تتناول الكيانات والعلاقات، موزعة على "37" فصل تحتوي على التعليمات والإرشادات لتسجيل خصائص هذه الكيانات والعلاقات بينها، ثم "13" ملحقًا يتناول بعض القواعد والقوائم والنماذج المساعدة، وأخيرًا "مسرد للمصطلحات".

أما عن أبرز خصائص المعيار فنجد أنه:

1. يقدم إطار عمل متناسق، ومرن، وقابل للتوسع، يستخدم "كأداة ويب : Web tool".
2. يغطي احتياجات المجتمعات المختلفة المعنية بتوثيق التراث الفكري الإنساني.
3. يتبنى عالمية التطبيق.

تتمثل علاقة المعيار بالمعايير الأخرى من خلال:

1. علاقته بمعايير المحتوى من خلال تحديد نوع مصادر المعلومات التي يهتم بفهرستها، عناصر البيانات المطلوبة لفهرسة كل شكل من هذه المصادر، كيفية الصياغة والترتيب واللغة التي تكتب بها هذه العناصر وكيفية وضع علامات الترقيم بالإضافة إلى تحديد مستويات الوصف وكيفية تسجيل البيانات التي تتعلق بالعلاقات بين المصادر.
2. علاقته بمعايير التكويد والتركيب وكيف يتم فيه وضع البيانات لتمكين برامج إدارة قواعد البيانات أو محركات البحث من التعرف عليها، ومعالجتها، واختزانها، واسترجاعها، وترتيبها، وعرضها".

أما عن التساؤل ما الدور الذي تؤديه المكتبات الوطنية في تطبيق المعيار؟ فتم الإجابة عليه من خلال الفصل الثاني فتم توضيح أن:

1. على المكتبة الوطنية في أي بلد على المستوى العالمي الاستعداد لتطبيق وتنفيذ المعيار الجديد من خلال وضع السياسات الوطنية التي يمكن للمكتبات والهيئات الأخرى اتباعها.
2. إقرار مقابلات مصطلحات المعيار باللغة الوطنية.
3. تحديد سيناريو التطبيق والتنفيذ المناسب لإمكانيات المكتبة وإمكانات النظام الآلي لإدارة المجموعات بالمكتبة، وبنية قاعدة البيانات بها.
4. يجب أن تحسم المكتبة الوطنية بعض من القرارات الاستراتيجية الهامة منها توقيت بدء التطبيق واتجاهه سواء تاريخ معين أو اتجاه معين.

5. تحديد جوانب التعديل في التسجيلات الراجعة كما ينبغي أن تضطلع بتحديد أولويات التطبيق على أشكال ونوعيات مصادر المعلومات.
6. تحديد معايير تكويد البيانات أو أشكال الاتصال.
7. اختيار أسلوب عرض التسجيلات في الفهرس.
8. التواصل مع موردي النظام الآلي بإجراء التعديلات اللازمة لاستيعاب التعديلات التي يفرضها المعيار.

أما عن التساؤل ما هي أبرز تجارب المكتبات الوطنية في تطبيق المعيار؟ فأجاب الفصل الثالث على التساؤل من خلال عرض العديد من التجارب الهامة لمكتبات وطنية قامت بتطبيق معيار وصف المصادر وإتاحتها "و م ا : RDA". وقد اشتمل الفصل على:

1. التجارب العربية وقد تم استعراض تجربة لبنان.
2. التجارب غير العربية وهي:

1/2 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

2/2 تجربة كندا.

3/2 تجربة المملكة المتحدة.

4/2 تجربة ألمانيا.

5/2 تجربة أسبانيا.

6/2 تجربة سويسرا.

7/2 تجربة الصين.

8/2 تجربة سنغافورة.

9/2 تجربة إيران.

10/2 تجربة جنوب إفريقيا.

11/2 تجربة استراليا.

أما فيما يخص تساؤل الدراسة ما المتطلبات اللازمة لتطبيق المعيار وتنفيذه في المكتبات الوطنية ؟ فتم الإجابة عليه من خلال الفصل الرابع وهي:

- تكوين لجنة داخلية في المكتبة الوطنية المصرية لتيسير إجراءات تطبيق وتنفيذ (و م ا : (RDA).
- وضع الخطوط العريضة للسياسة الوطنية المصرية للفهرسة.
- الاشتراك في أداة المعيار **RDAToolkit**.
- إعداد خطة تدريب محلية للعاملين في المكتبة الوطنية المصرية على تطبيق وتنفيذ (و م ا : (RDA).
- إنشاء صفحة على موقع المكتبة الوطنية المصرية لتوثيق تجربتها في تطبيق وتنفيذ (و م ا : (RDA).
- وضع تصور لتطبيق معيار "البيانات المترابطة المقترحة **Linked Open Data**" على نشرة الإبداع المصرية "البليوجرافية الوطنية المصرية".
- اتخاذ خطوات عملية في إطار التعاون والتنسيق على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لتطبيق وتنفيذ "و م ا : RDA".

كما قام الفصل الرابع بالإجابة عن التساؤل الأخير في الدراسة ما هي إمكانات المكتبة الوطنية المصرية لتطبيق هذا المعيار وتنفيذه ؟ وما هي البدائل الاستراتيجية المتاحة في هذا الصدد ؟ وما هو البديل المناسب للمكتبة الوطنية المصرية ؟ وهي:

1. تحليل إمكانات المكتبة الوطنية المصرية من خلال عناصر التحليل البيئي الرباعي SWOT وعرض إمكانات المكتبة والتعرف على نقاط قواها ونقاط ضعفها وبيان الفرص والتهديدات أمام المكتبة الوطنية المصرية من خلال:
2. كما وضح الفصل الرابع البدائل الاستراتيجية أمام المكتبة الوطنية المصرية في تطبيق المعيار الجديد وهما "التوسع"، أي استخدام عناصر القوة في البيئة الداخلية لتحقيق الاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية، "التطوير والتحسين"، أي التغلب على عناصر

الضعف في البيئة الداخلية لتحقيق الاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية، "الثبات"، أي استخدام عناصر القوة في البيئة الداخلية لتجنب تهديدات البيئة الخارجية. الرابع "الانكماش"، أي الحد من عناصر الضعف في البيئة الداخلية لتجنب تهديدات البيئة الخارجية. وقد تم من خلال إجراء التحليل البيئي لإمكانات المكتبة الوطنية المصرية ومضاهاتها بالبدائل الاستراتيجية المتاحة التعرف على البديل الاستراتيجي المناسب للمكتبة الوطنية المصرية لتطبيق المعيار الجديد.

3. يعتبر البديل الثاني "التطوير والتحسين" هو البديل الاستراتيجي المناسب أمام المكتبة الوطنية المصرية والذي يهدف إلى التغلب على عناصر الضعف لتحقيق الاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية.

2.6 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقترح الباحثة التوصيات الآتية مقسمة وفقاً للجهات التي قد تعنى بتنفيذها.

أولاً: المكتبة الوطنية المصرية.

1. تبني البديل الاستراتيجي لتطبيق وتنفيذ معيار (و م ا : RDA) في المكتبة الوطنية المصرية والذي أسفر عنه التحليل البيئي الرباعي لإمكانات المكتبة.
2. اتخاذ الإجراءات الآتية تمهيداً لتطبيق وتنفيذ معيار (و م ا : RDA):
 - تكوين لجنة داخلية لتيسر إجراءات التطبيق والتنفيذ.
 - وضع الخطوط العريضة للسياسة الوطنية المصرية للفهرسة.
 - الاشتراك في أداة المعيار و م ا "RDAToolkit".
 - إعداد خطة تدريب محلية للعاملين في المكتبة الوطنية المصرية على تطبيق وتنفيذ "و م ا : RDA".
 - إنشاء صفحة على موقع المكتبة الوطنية المصرية لتوثيق تجربتها.

- وضع تصور لتطبيق تقنية "البيانات المترابطة المفتوحة" على نشرة الإيداع (الببليوجرافية الوطنية المصرية).
- اتخاذ خطوات عملية في إطار التعاون والتنسيق المحلي والإقليمي والدولي لتطبيق وتنفيذ (و م ا : RDA) منها:
 - تكوين لجنة توجيهية وطنية مشتركة.
 - تعريب المعيار وأداته.
 - إتاحة تسجيلات نشرة الإيداع المصرية كمصدر للفهرسة المنقولة.
 - عضوية OCLC.
 - إنشاء الملف الاستنادي المصري للأسماء.
 - المشاركة في الملف الاستنادي الافتراضي الدولي.

ثانياً: المكتبات البحثية الكبرى في مصر.

3. التعاون والتنسيق مع المكتبة الوطنية المصرية لتطبيق وتنفيذ معيار (و م ا : RDA)، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنشاء لجنة توجيهية وطنية لتطبيق المعيار على المستوى الوطني، وتعريب المعيار، وإنشاء الملف الاستنادي المصري للأسماء.

ثالثاً: أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية.

4. تطوير مقرر الفهرسة والمقررات ذات الصلة لتستوعب الرؤى النظرية والتغييرات التقنية في الفهرسة وفي غيرها من العمليات الفنية.
5. تخصيص أجزاء ضمن مقرر الفهرسة والمقررات ذات الصلة لمفاهيم الفهرسة الأصلية والفهرسة المنقولة والبيانات المترابطة، والويب الدلالية.
6. الإسهام في إنشاء برنامج وطني للتدريب على تطبيق وتنفيذ معيار (و م ا : RDA).

رابعاً: بحوث مستقبلية.

7. دراسة مقارنة لطرق تدريس الفهرسة في ضوء تطبيق هذا المعيار.
8. دراسة لمشكلات تطبيق هذا المعيار على أشكال معينة من الإنتاج الفكري العربي، مثل الدوريات، والمواد السمعية والبصرية، والمخطوطات، والبرديات، والموسيقى المطبوعة، وأوائل المطبوعات، وغيرها من المواد النادرة.
9. دراسة لسلوك المستفيدين في اكتشاف المصادر والوصول إليها تطبيقاً لهذا المعيار.